الاحتلال يهدم بناية سكنية من أربعة طوابق في القدس

الجيش الإسرائيلي يعتقل 388 فلسطينياً خلال شهر

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أصدرت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى وحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء، تقريرها الشهري الذي يشير إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال شهر يونيو الماضي 388 مواطناً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينهم 70 طفلاً، و6 نساء.

وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، قالت المؤسسات، وهي هيئة شؤون الأسرى، ونادي الأسير، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، إنه «ووفقا لأعمال الرصد والتوثيق فإن سلطات الاحتلال اعتقلت 126 مواطناً من محافظة القدس، و70 مواطناً من محافظة الخليل، ومن محافظة نابلس 38 مواطناً، فيما اعتقلت 32 مواطناً من محافظة رام الله والبيرة، ومن محافظة جنين 30 مواطناً، والعدد نفسه من محافظة طولكرم».

كما اعتقلت من محافظة بيت لحم 27 مواطناً، و14 مواطناً جرى اعتقالهم من محافظة قلقيلية، و7 من محافظة أريحا، والعدد نفسه من محافظة طوباس، و6 مواطنين من محافظة سلفيت، ومواطناً من قطاع غزة.

وأضاف البيان أن «عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حوالي 6300 أسير، منهم 57 أسيرة، بينهن 10 فتيات قاصرات، و300 طفل، و486 معتقلاً إدارياً، إضافة إلى وجود 11 نائباً في المجلس التشريعي قيد الاعتقال».

وعلى صعيد عدد أوامر الاعتقال الإداري، أصدرت سلطات الاحتلال 61 أمراً إدارياً، من بينهم 19 أمراً جديداً، و42 أمراً بحق أسرى للمرة الثانية والثالثة.

واستنكرت المؤسسات الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمنتظمة لقواعد القانون الدولي بحق المعتقلين الفلسطينيين، واستمرار سلطات الاحتلال في تجاهل الضمانات القانونية التي وفرها التنظيم القانوني الدولي لهم، لا سيما القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1955، وغيرها من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المعتقلين.

وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل العاجل وفاء لالتزاماته القانونية والأخلاقية تجاه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ إجراءات فاعلة لإلزام دولة الاحتلال، من أجل ضمان احترام حقوقهم، داعية المستويات المحلية والإقليمية والدولية إلى تفعيل الحملات التضامنية معهم، بما يفضي إلى تشكيل ضغط حقيقي على دولة الاحتلال.

من ناحية أخرى هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، بناية سكنية مكونة من ستة شقق وعدد من المحال والمخازن التجارية في حي العيسوية شمال مدينة القدس المحتلة، بدعوى البناء دون ترخيص وشردت ساكنيها في العراء.

وأفاد شهود عيان أن «قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت حي العيسوية شمال القدس وفرضت طوقاً أمنياً في محيط بناية سكنية تعود ملكيتها للمواطن عبد الرؤوف محمود قبل أن تشرع الجرافات بهدمها».

وأشار محمود في حديث لـ24، إلى أن «البناية مكونة من ستة شقق سكنية أحدها يعود لعريس عرسه الأسبوع القادم وأخرى لأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب محال تجارية كان فيها بضاعة تقدر بحوالي 200 ألف شيكل».

ولفت محمود إلى أنه وعائلته في العراء وأنه أبلغ سلطات الاحتلال أنه سيقوم بإعادة بناء العمارة، لأنه المكان الوحيد له ولعائلته، وأن ما يحدث في القدس هو صراع وجود بين المقدسيين والاحتلال الذي يهدف لتهجيرهم من المدينة.

الاحتلال يهدم بناية سكنية في حي العيسوية شمال مدينة القدس المحتلة بدعوى البناء دون ترخيص

بريطانيا: توقعات بدعوة ماي إلى «توافق واسع» حول الخروج من الاتحاد

تيريزا ماي

لندن – «وكالات»: يتوقع أن تحث رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بلادها على الوقوف وراء خطط حكومتها الخاصة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومكافحة الإرهاب وجعل المجتمع أكثر عدالة، وذلك في خطاب تلقيه أمس الثلاثاء.

وقال أنصار ومحللون إن خطاب ماي، الذي تلقيه في مستهل مبادرة للتوظيف، سوف يمثل محاولة لاستعادة وضع حكومتها بعد النتائج المخيبة للآمال التي سجلتها في الانتخابات المبكرة الشهر الماضي.

وتعرضت ماي للضغط من جانب نواب البرلمان الذين يمثلون كل من المعارضة وحزب المحافظين الذي تنتمي له بعد أن فقدت الأغلبية البرلمانية في الانتخابات، ما أجبر حكومة الأقلية التي تتزعمها على الاعتماد على دعم «الحزب الوحدوي الديمقراطي» في أيرلندا الشمالية.

وكانت ماي قالت أمام البرلمان الإثنين، إنها ترغب في التعاون بشأن قضايا من بينها حماية التوظيف ومكافحة الإرهاب والتوصل لأفضل اتفاق ممكن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقالت: «هناك عدة قضايا آمل في أن نتمكن من الوصول لإجماع بشأنها في هذا المجلس».

ولكن أكبر أحزاب المعارضة «حزب العمال» رفض دعوتها للتعاون السياسي.

وقال زعيم حزب العمال جريمي كوربين، إن الدعوة إلى التعاون أظهرت أن حكومة ماي «استنفدت القوة الدافعة في لحظة محورية بالنسبة لبلادنا والعالم».

ألمانيا تطالب بملاحقة متظاهرين أوروبيين ارتكبوا أعمال عنف في هامبورغ

متظاهرات في هامبورغ الألمانية

برلين – «وكالات»: طلبت ألمانيا من شركائها في الاتحاد الأوروبي المساعدة في تعقب المتظاهرين الذين شوهوا المظاهرات الاحتجاجية بأعمال العنف خلال قمة مجموعة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية التي عقدت يومي الجمعة والسبت، وفقا لما ذكرته مجموعة «فونكه» الإعلامية اليوم الثلاثاء.

وقال وزير العدل هايكو ماس: «يتم حاليا تحليل الكثير من الصور ولقطات الفيديو من أجل التعرف على هؤلاء الجناة»، وأضاف: «لذلك نعتمد على دعم شركائنا الأوروبيين».

وحث ماس وزراء العدل بالاتحاد الأوروبي على تسريع طلبات المساعدة القضائية التي أرسلتها ألمانيا فيما يتعلق بأعمال الشغب التي وقعت هذا الأسبوع، والتي شهدت نهب المحلات التجارية والهجوم على الشرطة وإشعال النار في سيارات وحواجز بوسط هامبورغ، كما حثهم أيضا على تنفيذ مذكرات الاعتقال الأوروبية الصادرة عن برلين.

ويوجد حاليا 51 شخصاً رهن الاحتجاز في هامبورغ ويواجهون اتهامات مختلفة، بما في ذلك تكدير السلم والتسبب في أضرار بدنية جسيمة والإضرار بممتلكات خاصة ومقاومة ضباط الشرطة.

ومن بين المحتجزين مواطنين من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وروسيا وسويسرا والنمسا، علاوة على مواطنين ألمان.

وشكلت الشرطة لجنة خاصة للتأكد من محاسبة المنظمين وآخرين ممن تورطوا في أعمال العنف.

وفي رسالته دعا ماس إلى تحسين تبادل البيانات في جميع أنحاء أوروبا بحيث «لا تتأثر دولة أخرى ومدينة أخرى بنفس السياح الأوروبيين المشاغبين خلال القمة المقبلة».

الجيش الفلبيني: حصيلة القتلى في معركة ماراوي ضد «داعش» تصل إلى 510

مانيلا – «وكالات»: أعلن الجيش الفلبيني، أمس الثلاثاء، أن حصيلة قتلى المعركة التي طال مداها بين الإرهابيين الموالين لتنظيم داعش وبين قوات الحكومة في مدينة ماراوي جنوبي البلاد، قد زادت على 500 شخص.

وقال البريغادير جنرال رستيتوتو بانيلا، إنه «من بين القتلى 90 فرداً من الجيش والشرطة و39 مدنياً قتلوا على يد المسلحين في مدينة ماراوي جنوب مانيلا».

وأضاف أن «ما لا يقل عن 381 مسلحاً قتلوا خلال المعارك التي بدأت في 23 مايو بعد أن حاولت قوات الحكومة القبض على قيادي محلي من تنظيم داعش الإرهابي».

ونفى وزير الدفاع الفلبيني، دلفين لورينزانا، تقريراً إعلامياً محلياً جاء فيه أن ما يصل إلى 2000 شخص من المدنيين قد قتلوا في هذا الصراع، وحث الشعب على تفادي مشاركة مثل هذه «التقارير التي لم يتم التحقق منها» التي يمكن أن «تسبب حالة لا داعي لها من الانزعاج والذعر والارتباك».

وقال الوزير في بيان، إن «مثل هذه المعلومات لا تضر فقط بعملياتنا الجارية، بل تضر باقتصادنا وصورتنا الدولية كدولة».

كما هدأ لورينزانا من المخاوف الشعبية إزاء تمديد فرض الأحكام العرفية لفترة طويلة، حيث اقترح بعض المشرعين مد الفترة إلى خمس سنوات في إقليم ميندناو جنوبي الفلبين.

بكين: «نظرية مسؤولية الصين» عن كوريا الشمالية يجب أن تنتهي

بكين – «وكالات»: ردت الصين بنبرة أقوى من المعتاد، أمس الثلاثاء، على الدعوات المتكررة من الولايات المتحدة لها لممارسة المزيد من الضغوط على كوريا الشمالية وحثتها على إنهاء ما وصفته بأنه «نظرية مسؤولية الصين»، قائلة إن «على جميع الأطراف أن تمارس ضغوطاً».

وتحدث الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بلهجة أكثر مهادنة في اجتماع مع الرئيس الصيني، شي جين بينغ، السبت الماضي لكنه أبدى بعضاً من نفاد الصبر من أن الصين، بعلاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية الوثيقة مع بيونجيانج لا تبذل ما فيه الكفاية لكبح جماح كوريا الشمالية.

وازداد هذا الشعور حدة منذ أن أطلقت بيونغيانغ صاروخاً باليستياً عابراً للقارات يعتقد بعض الخبراء أن مداه يصل إلى ألاسكا وأجزاء من الساحل الغربي الأمريكي.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، كنغ شوانغ، رداً على سؤال عن دعوات من الولايات المتحدة واليابان وغيرها للصين لممارسة الضغوط على كوريا الشمالية، إن «الصين ليست هي التي تزيد التوترات، وإن الحل ليس بيد بكين».

وأكد كنغ للصحفيين في إفادة يومية دون أن يذكر الأطراف الأخرى بالاسم، أنه «في الفترة الأخيرة، بالغ بعض الأشخاص أثناء حديثهم عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وأعطوا الأولوية لما يطلق عليه نظرية مسؤولية الصين».

وأضاف «أعتقد أن ذلك يظهر إما غياب معلومات دقيقة وكاملة عن الأمر أو أن هناك دوافع خفية لمحاولة نقل المسؤولية».

وأوضح أن الصين تبذل جهداً متواصلاً وقامت بدور بناء لكن يتعين على جميع الأطراف أن تتوصل إلى حل وسط».

وتابع المتحدث باسم الخارجية الصينية: «مطالبة الغير بالعمل في حين لا يفعل الطالب شيئاً أمر غير مقبول، وأن تطعن في الظهر حقيقة أمر غير مقبول».

رئيس كوريا الشمالية

تزايد الدعوات المطالبة باستقالة نواز شريف بعد تسريبات بنما

إسلام آباد – «وكالات»: دعا معارضو رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف، أمس الثلاثاء إلى استقالته، وذلك بعد أن كشف تحقيق بشأن الأصول الخاصة بأسرته في الخارج عن «فروق كبيرة» بين الثروة المعلنة ومصادر الدخل المعروفة.

وقام فريق من المحققين المعينين من جانب المحكمة العليا في أبريل الماضي، بالتحقيق بشأن أصول أسرة شريف في لندن، وثروتها في الخارج، والتي كشف عنها في العام الماضي بعد تسريب وثائق من مكتب محاماة يتخذ من بنما مقراً له.

وقام الفريق باستجواب شريف وابنيه وإحدى بناته، وأفراد آخرين من أسرته، أثناء تحقيق استمر لأكثر من شهرين.

وخلص التحقيق في تقريره النهائي الذي تم تقديمه إلى المحكمة العليا أمس الاثنين، إلى وجود «تباينات صارخة بين الدخل المعلن ومصادر الدخل المعروفة للأسرة».

من ناحية أخرى، قال المعارضون السياسيون لشريف، ومن بينهم نجم الكريكيت السابق، عمران خان، إن رئيس الوزراء يجب أن يستقيل فوراً بسبب اتهامه بجريمة مالية «خطيرة جداً».

كما دعا حزب الجماعة الإسلامية اليميني، وجماعة الرئيس السابق آصف علي زرداري، إلى استقالة شريف، إلا أن مساعديه السياسيين رفضوا التقرير الخاص بالتحقيق، ووصفوه بأنه مؤامرة ضد رئيس الوزراء وضد الديمقراطية في باكستان.

يشار إلى أن شريف، المعروف بمعارضته للدور السياسي للجيش القوي، تم عزله مرتين من رئاسة الوزراء في تسعينيات القرن الماضي.

رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف